

محضر

اجتماع لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

بتاريخ 21 نوفمبر 2018

الدورة النيابية الخامسة

جلسة عدد 5

• تاريخ الاجتماع: 21 نوفمبر 2018

• جدول الأعمال:

الاستماع إلى وزيرة شؤون الشباب والرياضة حول الباب الواحد والعشرين من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 المتعلق بوزارة شؤون الشباب والرياضة.

• الحضور:

الحاضرون: (13) - المعتذرون: (01) - المتغيبون: (5)

رفع الجلسة: (21.10)

افتتاح الجلسة: (15.10)

• مداولات اللجنة

اجتمعت لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي بتاريخ 21 نوفمبر 2018 للإستماع إلى وزيرة شؤون الشباب والرياضة حول مشروع الميزانية المقترحة لسنة 2019 حيث بينت السيدة الوزيرة أن هذه الميزانية تنطلق من صميم الأولويات الإستراتيجية لقطاع الشباب والرياضة والتربية البدنية والتكوين والبحث وانسجاما مع مانص عليه الدستور التونسي في فصله الثامن الذي أقر بأن الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن وحدد دور الدولة التي تحرص على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحميله المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية .

وبينت السيدة الوزيرة أن نسبة الشباب تقدر ب 57 بالمائة من مجموع السكان ، وتقدر نسبة مشاركتهم في الإنتخابات البلدية ب 5 بالمائة ونسبة تمثيلهم في المجالس البلدية ب 52 بالمائة بما يعني أن نسبة الشباب الفاعل ضعيفة مقارنة بنسبة الشباب العازف عن المشاركة في الحياة السياسية ، وأفادت أن نسبة انعدام الثقة لدى الشباب في الدولة تقدر ب 60 بالمائة وهو ما دفع الوزارة إلى تعزيز العمل على المحاور الإستراتيجية التالية:

- تعزيز الشعور بالمواطنة لدى الشباب وتحفيزهم على الحركية المهنية والإنتفاع على الآخر لتبادل الخبرات على الصعيد المحلي والجهوي والوطني والدولي والتوجه نحو إيجاد فرص إدماج إقتصادي وإجتماعي بديلة للشباب ،

- تعزيز ثقافة المبادرة لدى الشباب بتشجيعهم على بعث المشاريع الخاصة وتنمية العمل المستقل واستكشاف المواهب الشبابية والإحاطة بالشبان القادرين على الإبتكار والتجديد

- النهوض بالرياضة والإرتقاء بأداء الهياكل الرياضية وتحسين نتائج النخبة الرياضية وحوكمة القطاع الرياضي ومكافحة تعاطي المنشطات و المخدرات والسلوكات المنحرفة .

-إصلاح منظومة التربية البدنية مع الأطراف ذات العلاقة وذلك من خلال مراجعة مجالات التكوين وإرساء مشروع لتطوير جودة البحث العلمي الرياضي وتجويد الممارسة الرياضية بالوسط المدرسي ودعم منظومة التكوين المستمر للعاملين في قطاع التربية البدنية ،

وتولت السيدة الوزيرة عرض تقديم عام لميزانية الوزارة مبرزة جملة برامج الوزارة المتكونة من 4 برامج وهي الشباب ، الرياضة ، التربية البدنية والقيادة والمساندة وبينت أن نسبة ميزانية الوزارة من ميزانية

الدولة تراجعت من 1,69 سنة 2017 إلى 1,58 سنة 2019 مع تراجع ميزانية الشباب والرياضة بنسبة 2,8 مقارنة بالسنة الفارطة وأوضحت أن سبب تراجع ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة ببقية البرامج خلال الخمس سنوات الأخيرة هو التقدم في تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف بالوزارة وإعادة توزيع الموارد البشرية والإعتمادات المالية ، بينما سجلت ميزانية الشباب استقرارا نسبيا بين 19 و 21,4 % لمدة 5 سنوات أما ميزانية الرياضة فقد تراجعت من 23,4 إلى 13,7 بالمائة . و قد تراجعت ميزانية الوزارة لسنة 2019 بنسبة 2,8% مقارنة بسنة 2018 نتيجة التراجع في ميزانيات البرامج ماعدا برنامج الشباب .

وأكدت أن الهدف من الإعتمادات المرصودة لنفقات التنمية هو دفع نسق إنجاز المشاريع المعطلة والمتواصلة. وقد تقرر في هذا الإطار برمجة مجالس جهوية في 24 ولاية لمتابعة المشاريع المعطلة سيما في ظل غياب التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة .

وأشارت السيدة الوزيرة إلى أن نسبة الإنجاز الإجمالي لميزانية 2018 إلى حدود 6 نوفمبر 2018 هي 93,7 بالمائة

وأحالت الكلمة للسيد كاتب الدولة للشباب لتقديم برنامج الشباب الذي أكد أن الوزارة ركزت عملها على الإستماع إلى آراء الشباب انطلاقا من الحوار المجتمعي حول الشباب وتنظيم المؤتمر الوطني للشباب حيث أبرز أن دور الوزارة تحول تدريجيا من وظيفة التنشيط الشبابي والثقافي بمفهوم الترويج والترفيه إلى وزارة تسعى إلى العناية بمفهوم التربية اللانظامية تكاملا مع برامج وزارة التربية النظامية.

وبإعتماد مقاربة تشاركية تمت صياغة الرؤية الاستراتيجية لقطاع الشباب 2018-2020 بمشاركة الشباب و هياكل المجتمع المدني والمنظمات الدولية والوزارات المعنية وتم عقد مجلس وزاري مضيق في الغرض بتاريخ 5 نوفمبر 2018 و بين أنها تتضمن أربعة محاور رئيسة وهي: المواطنة ، المبادرة ، الإبتكار والحركية معتبرا أن لكل محور هدف استراتيجي عميق، ومحور افقي يهتم بتأهيل دور الشباب وتنمية قدرات العاملين فيها مؤكدا في الآن ذاته على ضرورة تعزيز الإنتماء لدى الشباب وتوفير المناخ المناسب لدفع الشباب للمبادرة الخاصة وزرع هذه الثقافة لديهم وأوضح أن تراجع مهام دور الشباب هيكليا مرده التوقيت المدرسي وإحداث عدة إدارات أخرى بوزارات أخرى تعنى بالتنشيط الشبابي ، لذلك عملت الوزارة على إحداث جيل ثاني من دور الشباب يمكن أن يكون حاضنة للمبادرات الشبابية المحلية .

وأفاد السيد كاتب الدولة أن سنة 2018 شهدت استفادة 180 ألف شاب من أنشطة السياحة الشبابية وتعزيز قدرات 500 مدير دار شباب و 200 منشط في مجال التخطيط والبرمجة ، وإنجاز 178 رحلة استفاد منها 7385 شاب وشابة وتنظيم 20 نشاط لهدف تعزيز المواطنة لدى الشباب استفاد منه 7000 مشارك

وأبرز السيد كاتب الدولة أهم المشاريع والبرامج المتواصلة لسنة 2019 والمتمثلة في :

- تهيئة 13 مركز إقامة واصطياف وتخييم بكلفة جمالية تقدر بـ 9.9 م.د.
- إحداث 10 دور شباب جديدة وتهيئة 37 دار شباب بكلفة جمالية تقدر بـ 8 م.د.
- تهيئة 76 مؤسسة ضمن البرنامج الوطني لمؤسسات الشباب من الجيل الثاني بكلفة 18 م.د.
- الانطلاق في اشغال المركب الشبابي والثقافي بين عروس بكلفة 90 م د هبة من الصين
- تجهيز دور الشباب بالتكنولوجيات الحديثة للاتصال بكلفة جمالية تقدر بـ 2 م.د.
- إحداث 76 راديو وتلفزة واب بمؤسسات الشباب
- إحداث المجلس الوطني والمجالس المحلية للشباب بالتعاون مع البنك الدولي
- اصدار الامر المنظم للوكالة الوطنية للعمل التطوعي
- اصدار القانون التوجيهي لمؤسسات الشباب
- احداث وحدة تصرف حسب الأهداف في المشاريع الممولة من الهياكل الخارجية
- إحداث 24 وحدة جهوية للتنشيط الريفي والحضري

وتولى السيد رئيس برنامج الرياضة تقديم عرض حول ميزانية الرياضة حيث بين أن نسبة انجاز ميزانية الرياضة سنة 2018 يقدر بـ 85,5 بالمائة وقد تراجعت ميزانية برنامج الرياضة سنة 2019 بنسبة 28 بالمائة مقارنة بسنة 2018 ، موضحا أن هذا التراجع مرده إعادة تنزيل اعتماد صناديق الخزينة ببرنامج القيادة و المساندة ، ومشيرا في ذات الصدد إلى أنه تم التخفيض بـ 12م د في نفقات التنمية في إطار اعتماد القدرة على الإنجاز وإعطاء أولوية للمشاريع المتواصلة و المعطلة و مراعاة الضغوطات على المالية العمومية ، و عرض العدد الجملي للقاعات الرياضية و الملاعب المعشبة والمساح حيث يبلغ عدد القاعات الرياضية 232 قاعة منها 8 قاعات تم إحداثها سنة 2018 و 294

ملعب معشب منها 17 تم إنجازها سنة 2018 و16 مسبحا مغطى منها مسيح تم إنجازها سنة 2018 وقد بلغ عدد المضامير الاصطناعية 13 .

كما عرض التقدم المسجل في الأنشطة المنجزة لتطوير الأنشطة الرياضية سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وذلك من خلال الرياضة المدنية والرياضة النسائية حيث تطورت قاعدة المجازين في الرياضة المدنية بنسبة 2,6 بالمائة وارتفع عدد المجازات في الرياضة النسائية بنسبة 3,3 بالمائة كما ارتفع عدد النوادي والجمعيات المختصة بالنسبة لرياضة المعوقين بنسبة 12 بالمائة كما تطور عدد المستفيدين من أنشطة رياضة المواطنة من 15 ألف إلى 20 ألف ، كما استفاد حوالي ألف سجين من الشباب الجانح من تنظيم أنشطة بالمؤسسات السجنية .

وحول حوكمة التصرف بالجامعات الرياضية فقد تراجعت نسبة منح الوزارة بعنوان التسيير والتنمية والتكوين والرسكلة في الميزانيات الجمالية للجامعات الرياضية من 65 بالمائة سنة 2017 إلى 50 بالمائة سنة 2019 وتطور عدد الجمعيات التي تعتمد المعيار المحاسبي من 14 سنة 2017 إلى 18 سنة 2018 إلى 38 جامعة سنة 2019 وذلك من مجموع 48 جامعة رياضية .

بخصوص النصوص التشريعية والترتيبية أكد أن الوزارة ستعمل على إصدار النصوص التالية :

□ القانون الأساسي للهياكل الرياضية

□ قانون مكافحة أعمال الشغب والعنف في المجال الرياضي

□ النصوص الترتيبية الخاصة بتركيز تعاونية الرياضيين

□ النصوص الترتيبية لمراكز تكوين وإعداد النخبة

كما أبرز أهم الأنشطة المبرمجة لرياضة النخبة لسنة 2019 وهي :

- المشاركة في بطولة العالم لكرة اليد أكابر ألمانيا جانفي 2019 (بتكلفة 120 أد)
- المشاركة في الألعاب الافريقية بالمغرب أوت 2019 (بتكلفة 450 أد)
- المشاركة في بطولة العالم للجيدو أكابر اليابان أوت 2019 (بتكلفة 100 أد)
- المشاركة في الألعاب المتوسطية الشاطئية الثانية باليونان أوت 2019 (بتكلفة 250 أد)
- المشاركة في بطولة العالم لألعاب القوى أكابر بقطر سبتمبر 2019 (بتكلفة 100 أد)
- احتضان تونس لكأس إفريقيا للترياتلون جميع الأصناف ماي 2019 (بتكلفة 50 اد)

- احتضان تونس لبطولة العالم لكرة الطائرة شبان (-19) أوت 2019 (بتكلفة 250 أذ)
- احتضان تونس لبطولة إفريقيا للرقبي جويلية-أوت 2019 (بتكلفة 132 أذ)

أما عدد عقود أهداف الرياضيين المستهدفين فسينتفع بها خلال الموسم الرياضي 2018/2019، 35 رياضيا في 13 اختصاصا بتكلفة جمالية تقدر بـ 3,5 م د بناء على تقييم عقود اهداف الموسم الرياضي 2017/2018 ومدى تحقيقها للأهداف المنصوص عليها.

وبخصوص أهم النتائج المحققة في سنة 2018 في رياضة النخبة فقد أحرزت تونس 32 ميدالية في الألعاب المتوسطية تراقونا 2018 و 136 ميدالية في الألعاب الإفريقية للشبان و 3 ميداليات في الألعاب الأولمبية للشبان وأحرزت على بطولة إفريقيا لكرة اليد أكبر و بطولة إفريقيا لكرة الطائرة أواسط، فضلا عن ترشح المنتخب الوطني التونسي لكرة القدم إلى نهائيات كأس العالم بروسيا، وفي رياضة التنس تم تصنيف البطل التونسي مالك الجزيري في المرتبة 46 عالميا وتصنيف البطلة التونسية أنس جابر في المرتبة 62 عالميا .

وحول ميزانية برنامج التربية البدنية بين السيد رئيس برنامج التربية البدنية أن ميزانية البرنامج تراجعت بنسبة 6 % مقارنة بسنة 2018 بسبب عدم تعويض المحالين على شرف المهنة و التسريح المبكر و التعاون الفني .

وتمثل أهم أنشطة البرنامج خلال سنة 2018 في :

- إنجاز 10 ورشات لتقييم الرياضة المدرسية و سبل تطويرها
- فتح آفاق التكوين المستمر في قطاع التربية البدنية و مهن الرياضة لفائدة 1200 إطار
- تنظيم تربية تكوينية في 36 اختصاصا بمراكز النهوض بالرياضة (بمعدل دورتين في كل اختصاص)

أما المشاريع المبرمجة لسنة 2019 فهي التالية :

- الانخراط في منظومة تقييم و ضمان الجودة و الاعتماد وذلك بالإشتراك مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- تقييم منظومة الرياضة المدرسية والجامعية
- تقييم شعبة الرياضة
- الشروع في إصلاح و تطوير منظومة البحث العلمي الرياضي

كما تم التطرق في ختام العرض إلى برنامج القيادة والمساندة حيث أفاد السيد رئيس البرنامج تطور ميزانية البرنامج بنسبة 24.9% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 47.16% مقارنة بسنة 2017 وذلك لتنزيل اعتمادات الصندوق الوطني للتهوض بالرياضة و الشباب ببرنامج القيادة و المساندة ويقوم هذا البرنامج بإسناد بقية البرامج كالمساهمة في إنجاز المشاريع المعطلة ببرنامج الشباب حيث كان عدد المشاريع المعطلة 73 مشروع في موفى سنة 2017 وأصبح 24 مشروع في موفى شهر أكتوبر 2018 .

وقد تم العمل في هذا البرنامج على 3 محاور كبرى تتمثل في : الحوكمة ومكافحة الفساد ، تأصيل حق النفاذ للمعلومة والتكوين والرسكلة .

وبين السيد كاتب الدولة للرياضة أن أبرز الإنجازات المذكورة تحققت بفضل مجهودات الجامعات والجمعيات الرياضية ورعاية من سلطة الاشراف واللجنة الوطنية الاولمبية ، كما شدد على ضرورة تهيئة ورعاية البنية التحتية لعديد المنشآت والمؤسسات الرياضية مؤكدا في ذات الصدد على أن استقبال تونس لتظاهرات رياضية دولية سيكون فرصة لتحسين البنية التحتية الرياضية وهو ما سيطور الرياضة التونسية .

وتفاعلا مع عرض مشروع الميزانية المقترحة محل نظر اللجنة ثمن عدد من السيدات والسادة النواب الواقعية في تحديد أهداف الميزانية والتوجه نحو تفعيل العمل التشاركي فضلا عن تحفيز الشباب المبدع و المبتكر ، إلا أنهم أشاروا إلى عدم وجود سياسة رياضية واضحة المعالم للوزارة ونهوا لخطورة تباطؤ الوزارة في إصدار مشروع قانون لمقاومة ظاهرة العنف بالملاعب الرياضية .

واعتبر النواب أن تشخيص المشاكل غير كافي بل لا بد من المرور لوضع رؤية استراتيجية استشرافية وعدم الإكتفاء بالإصلاحات الجزئية مع ضرورة التنسيق مع اللجنة البرلمانية المكلفة بالشباب في هذا الغرض.

ولاحظ مجموعة من النواب إحتدام الأزمة الرياضية بتونس في ظل غياب الرؤية وغياب الإستراتيجية المرسومة في القطاع الرياضي وتمت الإشارة إلى اتخاذ قرارات إرتجالية في الفترة السابقة ضربت المنظومة الرياضية في العمق وشددوا على ضرورة بقاء أساتذة التربية البدنية تحت إشراف وزارة شؤون الشباب والرياضة وذلك لارتباط التربية البدنية ارتباطا وثيقا بالرياضة.

وتساءل بعض النواب حول التقدم في تنفيذ اتفاقيات الشراكة مع الوزارات كالاتفاقية مع وزارة التكوين المهني والتشغيل المتعلقة بثقافة المبادرة و مع وزارة التربية بخصوص استغلال الفضاءات الرياضية لصالح المدارس .

وطالبت عضوة من اللجنة بحل مشكل أساتذة التربية البدنية بالمدارس الإعدادية والمعاهد وذلك بسد الشغورات في أقرب الآجال وتوفير الحراسة اللازمة لتأمين المؤسسات الشبابية .

واعتبر رأي آخر أن عدد الشبان الناشطين بدور الشباب هم قلة قليلة إذ لا يوجد إقبال بالشكل الكافي عليها إضافة لغياب التجهيزات بها ، مع مشكل غلقها على ساعة مبكرة دون مراعاة جداول أوقات التدريس للتلاميذ والطلبة .

وأثيرت عديد التساؤلات حول :

- تفعيل بطاقات الشباب ،
- مشكل الدعم الرياضي ،
- محاربة الفساد في القطاع الرياضي ،
- تعطل عديد المشاريع بعدة جهات،
- صيانة البنية التحتية لعدد من المؤسسات الشبابية والرياضية ،
- تسوية وضعية خريجي التنشيط الشبابي ،
- بقاء أساتذة التربية البدنية تحت إشراف وزارة شؤون الشباب والرياضة ،
- مراجعة الخارطة الصحية للمنشآت الشبابية والرياضية بولاية صفاقس .

ودعا عدد من أعضاء اللجنة إلى التسريع بإصدار مشروع قانون الهياكل الرياضية وحوكمة إسناد المنح الرياضية مشيرين إلى توفر أغلب الإمكانيات للرياضات الجماعية على حساب الرياضات الفردية وتوفير دعم ضعيف للجمعيات الرياضية الصغرى بالمناطق الداخلية .

وتمت الإشارة إلى أن الرياضات الفردية خلال حقبة زمنية سابقة كانت تساهم في تحقيق نتائج رياضية مشرفة لتونس .

كما شدد عدد من النواب على ضرورة عدم إقحام السياسة في الرياضة والنأي بالرياضة عن التوظيفات السياسية وحث وزارة شؤون الشباب والرياضة على مزيد الإحاطة بشباب الأحياء الشعبية الكبرى والتي تشهد أكبر نسب الهجرة السرية .

وتم التأكيد على أهمية تفعيل اللامركزية الإدارية وعدم تقييد صرف إتمادات المندوبيات الجهوية للشباب والرياضة بالقرار المركزي بما يربك ويعيق عمل هذه المندوبيات .

ودعا أحد النواب إلى تعميم استخدام آلة الصدمة الكهربائية بالملاعب الرياضية للإنقاذ من السكتة القلبية والقيام بالتكوين اللازم لمستخدميها فضلا عن توفير التعليم الطبي بالمدارس والمعاهد من طرف أساتذة التربية البدنية .

وأكد النواب على ضرورة رد الاعتبار لكل الرياضيين على غرار بطلة المبارزة بالسيف سارة بسباس .

وفي إجابتها على تساؤلات السيدات والسادة النواب أفادت السيدة وزيرة شؤون الشباب والرياضة أن التقييم ضروري لمتابعة مدى تقدم تنفيذ برامج الوزارة وتحقيق أهدافها . فبخصوص المشاريع المعطلة بينت أنه سيتم دراسة هذه المشاريع الواردة من مختلف المندوبيات الجهوية حالة بحالة في إطار لجنة فنية تشكل للغرض لتحديد التدخلات الضرورية ولتجاوز مختلف الإشكاليات مع ضبط خارطة جماعية ومنصة متابعة لمختلف مراحل المشروع قصد تأمين دخوله حيز الإستغلال في أفضل الظروف وأحسن الآجال.

أما فيما يتعلق باتفاقيات الشراكة مع وزارتي التكوين المهني والتشغيل والتربية فقد بينت أنها شرعت في القيام بالترتيبات اللازمة لتفعيل هذه الإتفاقيات .

ومن جهة أخرى ذكرت أن الوزارة ستعمل على إعداد ورقة عمل لمشاريع الوزارة لتقديمها للممولين في جلسة عمل ، كما ستركز مجهودها على إحداث مركبات شبابية رياضية وتغليب الجانب الكيفي على الكمي وأشارت إلى أنه رغم كثرة المتدخلين في المجال الرياضي فإنها ستسعى لوضع رؤية واضحة المعالم للقطاع الرياضي .

وحول تكوين الرياضيين بخصوص استعمال آلة الصدمة الكهربائية للإنقاذ من السكتة القلبية بالملاعب الرياضية بينت أن الوزارة بالتنسيق مع وزارة الصحة ستوفر تكوين مجاني للغرض .

وبالنسبة لمشروع القانون الأساسي للهيكل الرياضية تعهدت السيدة الوزيرة بإحالة الصيغة النهائية للمشروع على رئاسة الحكومة في أجل أقصاه 17 ديسمبر 2018 .

أما فيما يتعلق بمشروع القانون الأساسي المتعلق بمكافحة أعمال الشغب والتعصب في المجال الرياضي فقد تم إعداد هذا المشروع انطلاقا من مقارنة متكاملة لمكافحة هذه الظاهرة حيث تعتمد في

مرحلة أولى على الجانب الوقائي وفي مرحلة ثانية على إحكام البعد التنظيمي دون التغافل عن الجانب الجزائري كمرحلة أخيرة وستتم إحالته على رئاسة الحكومة في أجل أقصاه 28 نوفمبر 2018 .

كما تطرقت إلى إيقاف العمل ببطاقات الشباب منذ سنة 2017 بعد رفض كل من وزارة النقل والصحة تحمل كلفة المصاريف المترتبة عنها والتوجه نحو العمل ببطاقات أخرى للتلاميذ والطلبة والباحثين عن شغل في إطار برنامج تونس الذكية .

وبخصوص إدماج مدرسي التربية البدنية بوزارة التربية بينت السيدة الوزيرة أنه تم إتخاذ قرار الإدماج خلال مجلس وزاري عقد في بداية 2015 وتم التأكيد على تنفيذه بقرار مجلس وزاري ثاني بتاريخ 21 فيفري 2018 خصص لقطاع التربية كما انعقدت يوم 23 نوفمبر 2018 جلسة عمل برئاسة الحكومة في إطار جلسة التفاوض 5 زائد 5 بين الحكومة والمركزية النقابية تقرر على إثرها مزيد التفاوض في الغرض وأشارت السيدة الوزيرة أنها ستلتقي قريبا ممثلين عن تنسيقية أساتذة التربية البدنية الراضين لقرار إدماجهم بوزارة التربية وتعهدت بالإجابة كتابيا عن هذا الموضوع .

كما أكدت أنها ستواصل التفاعل مع مطالب خريجي التنشيط الشبابي بخصوص انتدابهم حيث من المقرر أن تلتقي ممثلين عن التنسيقية للتعاقد معهم ومواصلة التفاوض لإيجاد حلول .

ومن ناحية أخرى تطرقت السيدة الوزيرة إلى مشروع المدينة الرياضية بصفاقس الذي يتكون من ملعب لكرة القدم ويتسع لـ 40000 متفرج و 3 ملاعب تمرين وقاعة متعددة الإختصاصات تتسع لـ 6000 متفرج وملعب رقي وملعب لألعاب القوى ومسبحان وفضاءات رياضية وترفيهية للعموم ومركز إقامة و 3 قاعات للرياضات الفردية . وقد تم إحداث لجنة قيادة لمتابعة هذا المشروع وتمت التوصية باعتماد مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمصدر لتمويل انجاز المشروع وذلك في جلسة العمل المنعقدة برئاسة الحكومة بتاريخ 11 جانفي 2018 .

وبخصوص وضعية قانون الإطار العمالي القار والوقتي والمتعاقد أشارت السيدة الوزيرة أن أغلبية العملة المباشرين بالمندوبيات الجهوية وعددهم حوالي 1400 عامل بالنسبة لسنة 2018 يؤمنون خدمات الحراسة والتنظيف والطبخ وهم مباشرون أساسا بالمؤسسات الشبابية غير أن هذا العدد يظل غير كافي سيما في ظل ارتفاع عدد المؤسسات المحدثه .

بتاريخ 26 نوفمبر 2018 توصلت اللجنة بالأجوبة الكتابية من وزارة شؤون الشباب والرياضة وفق ما تعهدت به السيدة الوزيرة خلال الاجتماع. وتم توزيع وثيقة هذه الأجوبة الكتابية على أعضاء اللجنة بتاريخ 30 نوفمبر 2018 مع تضمين ملخصات لهذه الأجوبة بتقرير اللجنة.

هذا وقد صادقت اللجنة على الباب الواحد والعشرين من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 المتعلق بوزارة شؤون الشباب والرياضة وعلى التقرير المعروض بأغلبية أعضائها الحاضرين في جلستها المنعقدة بتاريخ 30 نوفمبر 2018 .

مقرر اللجنة

لخضر بلهوشات

رئيس اللجنة

هيكل بلقاسم